

شرح سنن ابن ماجه

- 2432 - الرجل تضعف قوته القوة بتشديد الواو أي شوكته فيستدين لينفق من ذلك على العساكر أو يؤلف قلوب بعض الكفار ويحتمل بتحفيف الواو أيضاً فيكون المراد من الضعف القلة أي تقل قوته ورزقه فيصيبه الفاقة فلا يستطيع معها الحرب باعداء الله وقوله الغربة بالعين المهملة والزاي المعجمة ثم الموحدة التجرد في القاموس العزب محركة من لا أهل له والاسم العزبة والعزوبة بضمها والفعل كنصر وتعزب ترك النكاح انتهى .
- 2441 - لا يغلق الرهن وروى الشافعي الحديث بتمامه عن سعيد مرسلاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمته فالرهن الأول مصدر والثاني بمعنى المفعول أي لا يمنع الارهان المرهون من الراهن أي يسع المراهن التصرف فيه من الركوب والحلب وغيرهما فكان الارهان لاعتماد المرتهن خالصاً وليس له التصرف في ذلك وعن إبراهيم النخعي انه سئل عن غلق الرهن فكان يقول ان لم افتكم الى غد فهو لك ذكره الطيببي نجاح .
- 2 - قوله لا يغلق الرهن قال في النهاية يقال غلق الرهن يغلق غلوقاً إذا بقي في يد المرتهن لا يقدر راهنه على تخلصه والممعن أنه لا يستحقه المرتهن إذا لم يستفده صاحبه وكان هذا من فعل الجاهلية ان الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن فابطله الإسلام زجاجة .
- 3 - قوله .
- 2442 - ومن كنت خصمته أي غلبته فهو من قبيل المغالبة أي من خاصمته خصمته البة للحديث الصحيح من نوqش في الحساب عذب أخرجه البخاري ومسلم إنجاج .
- 4 - قوله رجل أعطى بي حذف فيه المفعول تقديره أعطى العهد باسمه واليمين به ثم نقض العهد ولم يف به قوله ورجل باع حرراً أي عالماً متعمداً فإن كان جاهاً فلا يدخل في هذا قوله فأكل ثمنه خمر الأكل بالذكر لأنه أعظم مقصود كذا في الفتح والعيني .
- 5 - قوله .
- 2445 - وعقبة رجلي العقبة بالضم النوبة والبدل كذا في القاموس ويقال لمن ركب بغيرها نوبة بعد نوبة له عقبة من فلان فكان أنه شرط في الأجر طعام بطنه وركوب البعير بالنوبة وإضافة الرجل إلى العقبة لملائسة بينهما وقوله جعل أبا هريرة إماماً أي قدوة في الدين فهذا إظهار نعمة الله تعالى متمسكاً بقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وأمثال هذا كثيرة من الصحابة والتابعين والأولياء الصالحين وإنما الممنوع مدح النفس على وجه الفخر والخيلاء

وقال صلی اللہ علیہ وسلم انا سید ولد ادم ولا فخر انجاج .

6 - قوله .

2447 - ويشترط جلدة أي صلبه مستوية قوله فخیره اليهودي أي أعطاه اليهودي الخيار من التمر لأن العجوة أعلى أنواعها إنجاج .

7 - قوله .

2446 - عجوة العجوة نوع من التمر يضرب إلى السواد فيه من يصبح بسبعة تمرات عجوة لم يضره سحر ولا سم وهو من أجود تمر المدينة ودفع السحر والسم من خاصية ذلك النوع أو من دعائے صلی اللہ علیہ وسلم بالبركة مجمع .

8 - قوله واشترط أنها جلدة هي بالفتح والكسر اليابسة إلى جيدة كذا في الدر التثیر ويستفاد منه أن اشتراط الاجير النوع الجيد من الشيء يجوز وعند عدم الاشتراط يجب الوسط إنجاج .

9 - قوله .

2448 - لونك منكفنا أي متغيرا الخصم الجوع وكذا المخصمة لحضره ما اسود بإظهار والتارزة حشفة يا بسه وكل قوي صلب يا بس تأرز وسمى الميت تأرز اليسبه كذا في المجمع إنجاج .

1 - قوله .

2449 - نهى عن المحاقلة وهي مفاعة من الحقل وهو الزرع إذا تشعب قبل أن تغلظ سوقة وقيل الأرض التي تزرع ويسمى القراح والمحاقلة هنا هي اكتراء الأرض بالحنطة وقيل هي المزارعة على النصيب المعلوم كالثالث والرابع ونحوهما وقيل بيع الطعام في سنبله بالبر وقيل بيع الزرع قبل ادراكه وإنما نهى عنها لأنها من المكيل ولا يجوز فيه إذا كانا من جنس واحد إلا مثلاً بمثل ويداً بيد وهذا مجهول لا يدرى أيهما أكثر وفيه النسيئة كذا في مجمع البحار وهذه العلة توجد في المزانبة فلذا نهى عنها أيضاً إنجاج الحاجة لمولانا المعظم الشيخ عبد الغني الدھلوی 11 قوله نهى الخ هذا دليل لمانع المزارعة وحمل المجوزون الأحاديث الواردة في النهي على ما إذا اشترطا لكل واحد منهم قطعة معينة من الأرض وأعلم ان الأحاديث في هذا الباب جاءت مختلفة وحديث النهي عن رافع بن خديج أيضاً جاءت مختلفة تارة قال سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم وتارة قال حدثني بعض عمومتي وتارة أخبرني

اعمامي ولهذا اختلف العلماء في حكمه فذهب أبو حنيفة إلى فسادها مطلقاً وإلى فساد المساقاة أيضاً وذهب أصحابه وأحمد وإسحاق وكثير من الصحابة والتابعين إلى جوازها مطلقاً وذهب الشافعي إلى جوازها تبعاً للمساقاة إذا كان البياض خلال النخيل بحيث لا يمكن أو يعسر افرادها بالعمل كما في خيبر ولا يجوز افرادها لهذا الحديث وأبو حنيفة تأول معاملته صلی

اً عليه وسلام مع يهود خيير بأنه إنما استعملهم بدل الجزية وإن الشطر الذي دفع إليهم
كان منحه منه صلى الله عليه وسلم ومعونة لهم على ما كلفهم من العمل وبالجملة باب
التأويل من الجانبين مفتوح والفتوى عند الحنفية أيضاً على الجواز دفعاً للحاجة كذا في
الطبيعي واللعمات 12 قوله